



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في الاقتصاد السياسي



مايكل روبرتس*: إدموند فيليبس: الأسواق الحرة وتوقعات التضخم

ترجمة: مصباح كمال**

نشر النص الإنجليزي للمقال في موقع الاقتصادي الماركسي مايكل روبرتس بتاريخ 25 أيار
2026

<https://thenextrecession.wordpress.com/2026/05/25/edmund-phelps-free-markets-and-inflation-expectations/>



توفي الأمريكي إدموند فيليبس Edmund Phelps مؤخرًا عن عمر ناهز 92 عامًا. كان فيليبس اقتصاديًا كلاسيكيًا من التيار الحر في السوق، ينتمي إلى المدرسة النقدية، وحاصلًا على جائزة نوبل التذكارية في العلوم الاقتصادية لعام 2006 (جائزة بنك ريكسبانك Riksbank في الواقع).¹

أجرى فيليبس أبحاثًا ودرّس في جامعة ييل Yale حتى عام 1966. ثم انتقل إلى جامعة بنسلفانيا، حيث كتب الأبحاث التي أكسبته شهرة واسعة. وكان المدير المؤسس لمركز الرأسمالية والمجتمع Center for Capitalism and Society في جامعة كولومبيا، من عام 2001 حتى إغلاقه عام 2024. وفي عام 2013، نشر

¹ [Nobel Memorial Prize in Economic Sciences](#)



أوراق في الاقتصاد السياسي

كتاب **الازدهار الجماعي Mass Flourishing**، الذي عبّر فيه عن اعتقاده بأن "القيم الحديثة" - وهي رغبة مشتركة في الإبداع والاستكشاف ومواجهة التحديات - هي منابع الحيوية الاقتصادية، ولكنها تتلاشى بسبب قمع "الأسواق الحرة التنافسية" المبتكرة من قبل "هيمنة الشركات الكبرى" 'corporatism' وتدخل الدولة.

في ستينيات القرن الماضي، عارض فيليبس بشدة، إلى جانب ميلتون فريدمان، أحد أبرز دعاة النظرية النقدية، وجهة النظر الكينزية التي تدعو البنوك المركزية والحكومات إلى إدارة التوظيف والتضخم. وزعم أن هذا النهج لن يؤدي إلا إلى ارتفاع حاد في التضخم. جادل فيليبس بأن البنوك المركزية قادرة على التحكم في التضخم على المدى الطويل، لكنها لا تملك في الوقت نفسه سيطرة تُذكر على متوسط نمو الناتج على المدى الطويل. وعندما تعارض هذان الهدفان، كما حدث في حالة الركود التضخمي في سبعينيات القرن الماضي، أصرّ فيليبس على أن أفضل سياسة للسلطات النقدية هي خفض "توقعات التضخم" 'inflation expectations'، حتى لو اقتضى ذلك رفع أسعار الفائدة على حساب الوظائف، ولو مؤقتًا. لقد أدت حالة الركود التضخمي في سبعينيات وأوائل ثمانينيات القرن العشرين في الاقتصادات الكبرى إلى تقويض مصداقية الإدارة الكينزية للاقتصاد الكلي، وبدأت وكأنها تثبت صحة أطروحات فيليبس. وأصبح فيليبس أحد أبرز منظري الحقبة النيوليبرالية التي تلت ذلك، مؤيدًا لموازنات حكومية "متوازنة"، والخصخصة، وانخفاض التضخم.

جادل فيليبس بأن الاقتصادات الرأسمالية لا تستطيع خفض معدل البطالة بقبول التضخم المرتفع، وهو أمر كان الاقتصاديون يفترضونه حتى ذلك الحين، استنادًا إلى منحنى فيليبس² the Phillips curve. ويعود ذلك إلى أنه في حال زيادة الإنفاق

² يشير منحنى فيليبس إلى العلاقة العكسية التي لاحظها الاقتصادي أ. و. فيليبس A. W. H. Phillips عام 1958 بين معدل البطالة ومعدل تغير الأجور الاسمية، والتي طوّرت لاحقًا لتعبّر عن علاقة بين البطالة والتضخم. ووفق هذا التصور، فإن انخفاض البطالة يقترن عادةً بارتفاع التضخم نتيجة زيادة الضغوط على الأجور، والعكس بالعكس. وقد شكّل المنحنى أحد أعمدة السياسات الكينزية في الستينيات، قبل أن تتعرض صلاحيته للتقويض خلال فترة الركود التضخمي في السبعينيات، الأمر الذي دفع اقتصاديين مثل فيليبس وفريدمان إلى تطوير مفهوم معدل البطالة الطبيعي وتوقعات التضخم، مؤكدين أن العلاقة قصيرة الأجل فقط، بينما تتلاشى على المدى الطويل. (المترجم. منقول)



أوراق في الاقتصاد السياسي

العام، فإن جميع الفاعلين الاقتصاديين (أي الأسر والشركات) سيتوقعون ارتفاع التضخم، وبالتالي سيطلبون بأجور أعلى (العمال) وأسعار أعلى (أصحاب العمل). ومن شأن توقعات التضخم أن تقضي على أي نمو اقتصادي مرغوب فيه وما يصاحبه من انخفاض في البطالة.

كان فيليبس محققاً في أن الإدارة الاقتصادية الكلية الكينزية التي تهدف إلى تحقيق التوظيف الكامل دون تضخم كانت مستحيلة، ولكن ليس للأسباب التي ذكرها، وهي الإفراط في الإنفاق الحكومي. لقد بيّنتُ أنا وغيري أن فشل السياسات الكينزية كان في المقام الأول نتيجة لانخفاض ربحية رأس المال في سبعينيات القرن الماضي.³ في البداية، خفّضت البنوك المركزية أسعار الفائدة على أمل أن يُحفّز ذلك الاقتصاد. وقد عكست هذه السياسة في أوائل ثمانينيات القرن الماضي من قبل رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي فولكر Volcker.⁴ ولكن ما قضى فعلياً على تضخم السبعينيات هو الركود الكبير الذي حدث بين عامي 1980 و1982، والذي شهد انهياراً في قطاع التصنيع الأمريكي وارتفاعاً حاداً في معدلات البطالة.

في السنوات الأخيرة، تبنت البنوك المركزية والاقتصاديون السائدون mainstream economists نظرية توقعات فيليبس بشكل متزايد، حيث تبين أن النظريات النقدية والكينزية للتضخم قاصرة في فترة الركود الكبير 2008-2009 وفي الركود الناجم عن جائحة 2020. وخلال الارتفاع الحاد في التضخم الذي أعقب الجائحة في عام 2022، قال المستشارون الاقتصاديون للبيت الأبيض في عهد بايدن: "على المدى الطويل، يُعدّ عامل توقعات التضخم عاملاً رئيسياً في تحديد ضغوط الأسعار الدائمة".

لكن نظرية فيليبس لا تفسر سبب بدء التضخم من الأساس. فهي تتجاهل أي تحليل موضوعي لتكوين الأسعار. وعندما يرتفع التضخم لأسباب موضوعية أخرى (كما

³ [I and others have shown that the failure of Keynesian policies was primarily due to the falling profitability of capital in the 1970s](#)

⁴ بول فولكر Paul Volcker (1927-2019). يُعد فولكر أحد أبرز رؤساء الاحتياطي الفيدرالي في القرن العشرين، واشتهر بسياساته النقدية الصارمة لكبح التضخم في أوائل الثمانينيات. (المترجم).



أوراق في الاقتصاد السياسي

حدث في عام 2022، بسبب نقص الإمدادات العالمية)⁵، قد تلعب التوقعات دورًا. لكن جميع الأدلة التجريبية تُظهر أن "الفاعلين الاقتصاديين" economic agents لا يأخذون هذا الأمر في الحسبان عند وضع توقعاتهم المستقبلية إلا إذا استمر التضخم مرتفعًا لعدة أشهر. وبهذا المعنى، فإن التوقعات تكيفية إلى حد كبير، أي أنها تستند إلى الماضي وليست مجرد توقعات للمستقبل. فهي لا تُحرك التضخم، بل تتبعه.⁶

في تحليله لنظرية فيليبس حول التضخم، يشير الخبير الاقتصادي جيريمي رود⁷ إلى أن: 'في أحسن الأحوال، لا تُقدم هذه النظرية سوى أدلة ظرفية على وجود علاقة سببية تُحدد فيها التوقعات خصائص التضخم على المدى الطويل؛ وقد تعكس أيضاً وضعا يُقدم فيه المشاركون في هذه الاستطلاعات توقعات معقولة للتضخم استجابةً للتغيرات الملحوظة في التضخم الفعلي'. وخلص إلى القول: 'تشير مراجعة الأدبيات النظرية والتجريبية ذات الصلة إلى أن هذا الاعتقاد يستند إلى أسس واهية للغاية، ويمكن القول إن التمسك به دون نقد قد يؤدي بسهولة إلى أخطاء جسيمة في السياسات'.

استمر فيليبس في التأكيد على أن التضخم ناجم عن الإنفاق الحكومي المفرط و"توقعات" ارتفاع التضخم. لكن الأزمة المالية العالمية في الفترة 2007-2008 والركود الكبير الذي أعقبها في الفترة 2008-2009 قضت على هذه النظرية. ظل التضخم في "الاقتصاد الحقيقي" منخفضاً في أوائل العقد الأول من الألفية الثانية، وكانت عجز الموازنة الحكومية ضئيلاً، ومع ذلك شهدنا أكبر انكماش اقتصادي منذ ثلاثينيات القرن الماضي. وكما اعترف فيليبس: 'فشل الاقتصاديون أيضاً في إدراك المخاطر الكامنة. لم يكن معظم زملائي قادرين على تصديق إمكانية فشل السوق. فبعد كل شيء، أمضوا الثلاثين أو الأربعين عامًا الماضية وهم يروجون لفكرة أن أي

⁵ (in the case of 2022, clearly due to global supply shortages)

⁶ [In this sense, expectations are largely adaptive—i.e. backward-looking rather than purely forward-looking. They do not drive inflation, but instead follow it.](#)

⁷ [economist Jeremy Rudd points out](#)



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في الاقتصاد السياسي

سعر يحدده السوق هو بالضرورة السعر الصحيح". إلا أن هذا النقد ينطبق على فيليبس نفسه.

وقف فيليبس بحزم ضد أولئك الذين أرادوا إحياء السياسات الكينزية في أعقاب الكساد الكبير. لقد فشلت النظرية النقدية، لأن السبب لم يكن ارتفاع أسعار السلع في المتاجر، بل أسعار الأصول المالية، التي انهارت في النهاية وأدت إلى الأزمة. لكن دعونا لا نعود إلى كينز، كما قال فيليبس. "لقد اتجهت أفكار البعض نحو كينز. كانت رؤيته للغموض والمضاربة عميقة. ومع ذلك، كانت نظريته في التوظيف إشكالية، وحلول السياسة "الكينزية" مشكوك فيها في أحسن الأحوال... في أواخر حياته، كتب كينز عن "الأمر الحداثي، التي انحرفت عن مسارها وأصبحت مريرة وسخيفة". أخبر صديقه فريدريك هايك عزمه على إعادة فحص نظريته في كتابه اللاحق. [لو أنه كتب] لكان، بلا ريب، قد تجاوز ذلك ومضى إلى ما بعده. إن إعجابنا جميعاً بمساهمات كينز الرائعة لا ينبغي أن يمنعنا من المضي قدماً."

مع ذلك، أحدثت الأزمة المالية العالمية تغييراً في تفكير فيليبس. فبعد عام 2009، وكحال العديد من الاقتصاديين البارزين الذين غفلوا عن الواقع، أدرك أن "بعض قطاعات السوق لا تخضع للتنظيم الكافي *sufficiently regulated*". كان على الحكومات مراقبة الإقراض المصرفي لضمان استخدامه في استثمارات منتجة بدلاً من المضاربة في الأصول المالية والعقارية. وللأسف، تبذرت آمال فيليبس في تحقيق ذلك منذ عام 2009 مع استمرار المضاربة المدفوعة بالائتمان في سوق الأسهم، وحالات سحب الودائع من البنوك، وصعود العملات المشفرة.

طوال الوقت، واصل فيليبس الدفاع بحماس عن رأسمالية السوق الحرة، قائلاً: "يجب أن تهدف السياسات إلى بناء قطاع أعمال يتميز بديناميكية عالية وشمولية واسعة. وتتمثل مهمة البحث في تحديد المؤسسات التي تُسهّل هذه الديناميكية والمؤسسات التي تُعيقها". بالنسبة لفيليبس، لم تكن الاشتراكية سوى أحد التهديدات لديناميكية الأعمال، أما التهديد الآخر فكان نظام الشركات الكبرى، وهو "نظام تتواطأ فيه الشركات القائمة والمصالح الخاصة الراسخة مع الحكومات لكبح الابتكار الجريء وغير المؤكد لصالح الاستقرار والحمائية".



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في الاقتصاد السياسي

واصل فيليبس دعوته إلى "تحرير" أسواق العمل، أي إنهاء أي حقوق وظيفية للعمال دون منحهم أي رأي. وكما قال: "كلما قلّت فرص الموظفين في البحث عن وظائف جديدة تتيح لهم استغلال كامل إمكانياتهم، كلما تراجعت القدرة الابتكارية للشركات. وقد تكون نماذج مثل نموذج المشاركة في اتخاذ القرار، المطبق في ألمانيا، ضارة للغاية. فعلى سبيل المثال، إذا عُرض قرار نقل مصنع من مدينة إلى أخرى على الموظفين، فسيصوتون دائماً بالرفض، حتى وإن كان ذلك يصب في مصلحة الشركة والمجتمع على المدى البعيد."

في سنواته الأخيرة، انتقد فيليبس بشدة سياسات ترامب الاقتصادية لمحاولته السيطرة على الاقتصاد وفرض إرادته على الشركات. ووصف ذلك بأنه "كالسياسة الاقتصادية في زمن الفاشية". ودعا إلى التجارة الحرة دولياً، وتدابير مالية رشيدة، والحفاظ على استقلالية الاحتياطي الفيدرالي عن التدخل الحكومي - مؤيداً حقيقياً للسوق الحرة حتى النهاية. ■

* اقتصادي ماركسي بريطاني، عمل في الحي المالي في لندن لأكثر من أربعة عقود.
** كاتب في قضايا التأمين

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر.

<http://iraqieconomists.net/ar/>